كل يوم في موضع من السوق يبطل حقه بالمفارقة ولو جلس في مسجد ليقرئ عليه القرآن او الحديث او الفقه او ليستفتى فالحكم كما في مقاعد الاسواق ولا مدخل لاقطاع الامام فيه وفي حبسه ولو جلس للصلوة فله اختصاص به في صلوة اخرى وهو احق في الحاضرة فان فارق بغير عذر بطل حقه ويعذر كقضاء حاجة او تجديد وضوء او رعاف او اجابة داع ونحوها لم تبطل وان جلس للبيع والشرى والحرفة منع قال القزويني في الاحياء ولو اتخذ المسجد دكانا يجر فيه حرم ذلك ومنع قال من المباحات ما يباح بشرط الندرة فان كثر صار صفة والمجالس لاستماع الحديث والوعظ كالمجالس للصلوة ولو جلس الفقيه في موضع معين من المدرسة او المسجد حال رئيس المدرس دام اختصاصه والرباطات المسبلة السابق الى موضع منها صار احق ولا يبطل حقه بالخروج ليشتري طعاما ونحوه وكذا الحكم في المدارس والخانقاهات اذا تزيا من هو من اهلها بسكن باذن الامام او دونه الا شرط الواقف السكون باذنه الناظر فمن سكن بغير اذن فراغ وان اسكن مدة ثم غاب اياما قليلة فهو احق اذا عاد وان طال غيبته على ان يفارق فراغ اجاء الاوجاز والنازلون في موضع من البادية احق ببرها لما حيث جرت العادة بالعود اليه فارقوهم الحاج برحلوا ولا يزاحمون في المهاد الذي سرحوا اليه مواشيهم الا ان يكونوا فيه وفاء بالكل والمرتفق بالمسجد والشارع اذا طال مقامه لا يزعج وامّا الربط الموقوفة فان عين الواقف مدة المقام فلا يزاد عليها وان لم يعين نظر الى الغرض الذي بنيت البقعة لاجله وعمل على المعتاد فيه والمدرسة الموقوفة على طلبة العلم يمكن الاقامة فيها الى الختام غرضه فان ترك التعلم ازعج





وفي الخانقاهات لا يمكن هذا الا لضبط فلا يزعج وان طال مقام رجل في بقعة موقوفة وخيف من مقامه استئثارها به وان راس الوقف فللامام نقله منها والسلطان يمنع من قصد بما ليس لمثله من العلماء والفقهاء واذا تنازع اهل المذاهب المختلفة فيما يسوغ الاجتهاد فيه لم يمنع الا ان يحدث تنافر واذا تظاهر بالفساد من استبطن ما سواه ترك وان تظاهر بالعلم هتك

فصل

المعادن قسمان **الاول** الظاهرة وهي التي يبدو جوهرها وينظر بنفسه بلا عمل حتى يشاهد وانما السعي والعمل لتحصيله وقد يسهل وقد يلحق منه تعب وذلك كالنفط والاجار الرخو والبرام والنورة والكبريت والقطران والقار والمومياء والملح الجبلي والمنعقد من الماء والكحل والجص الا ان يحتاج اظهارها الى حفر وتنحية تراب فانها تكون من الباطنة وللامام دخل للاقطاع في الظاهر ولا للتحجر والاحياء بل مشتركة بين الناس كالمياه الجارية والكلاء والحطب والماكلة وثمارها ولو اقطع الامام لغيره غيصه او حطب اجمة او حشيش ناحية او صيدها او سمك نهر او بحر او جواهره لم يختص به ولم يكن له منع الغير من الاخذ لكن ما احتاج المانع ملكه ولو ازدحم اثنان وضاق النيل فالسابق اولى الحاج يأخذ قدر حاجته بالعادة في امثاله ولا يقدر بحاجة يوم او شهر او سنة ولو كان يتبكر كل يوم او يبعث غلمانه متتابعين لم يمنع ولو قرب من الساحل بقعة لو حفرت ينبع منها الماء والجمد ملحا وكذا لو سيق اليها الماء انجمد فهي من الباطنة لان المقصود يظهر بالعمل قال الكازروني ومن حفرها وساق اليها الماء او نبع وانجمد ملكها ولم يرتفق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)